

Distr.: General
20 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)
وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عرضاً لحصيلة ونتائج المسائل الفنية التي تناولتها الجمعية العامة في قرارها ٢٠٧/٦٤. ويصف التقدم المحرز في المجالات التالية: تقييم اتجاهات التحضر والدعوة إلى التحضر المستدام؛ والتخطيط والإدارة والحوكمة الحضرية؛ وسياسات الأراضي والإسكان، والبنية التحتية والخدمات الحضرية الأساسية؛ ونُظم تمويل المستوطنات البشرية؛ وحوكمة وإدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

* A/65/150.



ويختتم التقرير بالإشارة إلى أن دور المدن في التخفيف من آثار تغير المناخ وتكييفها، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالحصول على السكن الكافي، والأراضي المزودة بالخدمات والخدمات الحضرية الأساسية مثل المياه والمرافق الصحية، تعتبر أساسية بالنسبة للتنمية المستدامة. وفي ضوء التنمية المستدامة. وفي ضوء هذه الاستنتاجات، فإنه من المهم أن تعترف الدول الأعضاء بخبرة وإسهام موئل الأمم المتحدة الاجتماع الاستعراضي المقبل لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعد انقضاء ٢٠ عاماً.

ويشجع التقرير أيضاً الحكومات وسائر الكيانات العامة والخاصة على الإسهام في زيادة رسملة موئل الأمم المتحدة ومؤسسة المستوطنات البشرية من أجل الاستثمار المعزز في النهوض بالأحياء الفقيرة، بما في ذلك تزويدها بالمياه والمرافق الصحية، والحيلولة دون نشوء أحياء فقيرة جديدة.

ويخلص التقرير إلى أنه في ضوء التحديات الحضرية الناشئة، بما في ذلك التحضر السريع والعشوائي، وتغير المناخ، والأزمة الاقتصادية العالمية، والفقر وعدم المساواة، والتوسع الجغرافي للمدن لتصبح مدن ضخمة، فإن عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦ سيكون في التوقيت المناسب.

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٤ بشأن "تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)".

ثانيا - تفهم التحديات الحضرية الحالية وزيادة الوعي العالمي بالتحضر المستدام

٢ - كان تركيز عمل موئل الأمم المتحدة المتعلق بوضع المعايير، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على السعي إلى تحسين رصد شروط واتجاهات التحضر المستدام. وسعى أيضا إلى تعميق تفهم التحديات الحالية للتحضر، بما في ذلك عدم المساواة الحضرية أو "التفاوت الحضري"، وتقييم كيفية استجابة السياسات وممارسات التخطيط الحضريين للتحديات. وركز عمل الدعوة على تحسين الوعي العالمي بقضايا التحضر المستدام على الصعيدين الوطني والعالمي وتشجيع شركاء برنامج الموئل على المشاركة الفعالة في صياغة وتنفيذ سياسات التحضر المستدام. وتمثل الهدف الأساسي لمجمل هذا العمل في مساعدة الحكومات على ترويج مبادئ وممارسات التحضر المستدام، وفقا للفقرة ٤ من القرار ٢٠٧/٦٤.

٣ - واستنادا إلى العمل في مجال وضع المعايير والدعوة السابق الإشارة إليه، ووفقا للفقرتين ١٠ و ١٤ من القرار ٢٠٧/٦٤، بدأ موئل الأمم المتحدة أيضا في إعداد تقرير بشأن إمكانية عقد حدث استثنائي رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التحضر المستدام لتعزيز تفهم التحديات الناشئة عن التحضر السريع، بما في ذلك تغير المناخ، ونُظم تمويل الإسكان، والتخطيط الحضري، والإدارة المستدامة للأراضي، وكذلك وضع تقرير ثان بشأن مسألة عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ معني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وسينظر مجلس الإدارة في كلا التقريرين في دورته الثالثة والعشرين في نيسان/أبريل ٢٠١١.

ألف - التحديات الجارية للتحضر

٤ - تظهر في جميع مناطق العالم العوامل الرئيسية للمستوطنات البشرية التي تشكل مدن القرن الحادي والعشرين. وألقى منشوران لموئل الأمم المتحدة الضوء على المسألة، وهما التقرير العالمي بشأن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٩، والمعنون "تخطيط المدن المستدامة"، والذي حدد عدد من التحديات الرئيسية، بما في ذلك التحديات الديموغرافية، والبيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمكانية؛ وركز تقرير حالة مدن العالم ٢٠١٠/٢٠١١: مدن للجميع - رأب الانقسام الحضري، والذي ركّز على ظاهرة عدم المساواة الحضرية، علاوة

على عدد من الأبعاد، بما في ذلك الفقر، والتدهور البيئي، والدخل، والتمهيش، ومختلف أشكال الاستبعاد الاجتماعي والسياسي. ويرد أدناه إبراز العوامل والتحديات الرئيسية التي تصوغ المدن والبلدات، على النحو المحدد في هذين التقريرين الرئيسيين.

التحديات الديموغرافية والطلب المتزايد على الخدمات الحضرية

٥ - كان التحول الحضري العالمي الذي لوحظ خلال العقود الماضية هائلا، ومثل تحديات للحكومات والسلطات المحلية والتي لم تواجهها من قبل. وفي حين أن الفترة ١٩٥٠-١٩٧٥ شهدت نموا للسكان موزع بالتساوي تقريبا بين المناطق الحضرية والريفية في العالم، وشهدت الفترة، منذ ذلك الحين، ميل التوازن بشدة لصالح النمو الحضري. وفي عام ٢٠٠٨، وللمرة الأولى في التاريخ، كان أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية، ووفقا للإسقاطات الحالية، فإن هذه النسبة قد ترتفع إلى ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وسيتم كل هذا النمو تقريبا في البلدان النامية. وفي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٢٥، من المتوقع أن تبلغ الزيادة السنوية للسكان الحضريين في المناطق النامية ٥٣ مليون نسمة (أو ٢,٢٧ في المائة)، بالمقارنة بـ ٣ ملايين فقط (أو ٠,٤٩ في المائة) في البلدان المتقدمة.

٦ - وأشار تقرير حالة مدن العالم ٢٠١٠/٢٠١١ إلى أنه في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، حصل ٢٢٧ مليون نسمة في العالم النامي على واحد أو أكثر من المكاسب التالية: مياه الشرب الكافية، والمرافق الصحية الآمنة، والإسكان المحسن هيكليا، والإسكان الأقل ازدحاما. بيد أن هذا الإنجاز لم يكن موزعا توزيعا موحدا عبر المناطق: ففي البلدان النامية الأكثر تقدما حققت تقدما أفضل من البلدان النامية الأكثر فقرا. وفي غضون نفس الفترة، زاد بالفعل عدد سكان الأحياء الفقيرة بمقدار ٦ ملايين نسمة سنويا.

٧ - وتمثلت إحدى المشاكل الرئيسية في أن معظم النمو الحضري السريع يتم في أقل البلدان قدرة على الاضطلاع بذلك، فيما يتعلق بقدرة الحكومات على توفير، أو تيسير توفير بنية تحتية حضرية؛ وقدرة السكان الحضريين على تحمل تكلفة هذه الخدمات؛ والصمود أمام الكوارث الطبيعية. وتمثلت النتيجة التي لا يمكن تلافيها في النمو السريع للأحياء الحضرية الفقيرة والمستوطنات العشوائية.

التحديات البيئية

٨ - تتمثل إحدى التحديات البيئية الأكثر مغزى في الوقت الحالي في تغير المناخ. وفي المناطق الحضرية، ستؤثر بصورة سلبية على الحصول على المياه وسيكون مئات الملايين من

السكان في موقف ضعف أمام ارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات الساحلية والكوارث الطبيعية ذات الصلة مثل الزيادات في الاحترار العالمي. وتبين البحوث التي جرت مؤخرا أن ١٣ في المائة من السكان الحضريين في العالم يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة، والتي حُددت بأنها أقل من ١٠ أمتار فوق سطح البحر. فإذا ارتفع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد فقط، فإن مدن ساحلية كبيرة عديدة تشمل بيونس آيرس، ولوس أنجلوس، وريو دي جانيرو، ونيويورك، ومومباي، وداكا، وأوزاكا، وطوكيو، ولاغوس، والإسكندرية، وشانغهاي، والقاهرة ستكون عرضة للتهديد.

٩ - وعلاوة على ذلك، فإن أفقر البلدان والشعوب ستكون أكثر عُرضة لهذا التهديد، وستكون أول وأكثر من يعاني. فأسعار الأراضي والمساكن في المناطق الحضرية المرتفعة تؤدي حاليا إلى دفع السكان الأدنى دخلا إلى مواقع معرضة للكوارث الطبيعية، وتقع ٤ من كل ١٠ منازل غير دائمة في العالم النامي في مناطق مهددة بالفيضانات، والانهيارات الأرضية، وغيرها من الكوارث الطبيعية، ولا سيما في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية. وتُعد هذه الكوارث، إلى حد كبير، بصورة جزئية فقط نتيجة لقوى طبيعية؛ وتعتبر أيضا نواتج للتنمية وتخطيط حضريين فاشلين.

١٠ - ويتمثل مصدر القلق الرئيسي الثاني في التأثير البيئي لاستخدام الوقود الأحفوري في المناطق الحضرية. وأدى الاستخدام العالمي للنفط كمصدر للطاقة إلى النهوض بالتحضر والسماح بنشره، وأتاح توفره بسهولة إلى ظهور مناطق التحضر المنخفضة الكثافة والمتشعبة، أي الضواحي، والتي تعتمد على السيارات الخاصة. وتمثل الاستجابة لعصر ما بعد النفط سلسلة كاملة من الحتميات الجديدة بالنسبة للتنمية الحضرية، ولا سيما في ما يتعلق بكثافة المستوطنات والنقل.

١١ - وتمثل مغزى النمو الحضري السريع في السنوات الخمسين الماضية في أن إدارة البيئة المعمورة (أو البشرية)، بينما يتم التأقلم مع التلوث البيئي (ولا سيما الفضلات) والتدهور البيئي، قد أصبح تحديا ملموسا، ولا سيما في العالم النامي. وهناك أقل من ٣٥ في المائة من المدن في البلدان النامية التي تقوم بمعالجة مياه الفضلات؛ وفي العالم أجمع هناك ٢,٥ بليون نسمة، و ١,٢ بليون نسمة، على التوالي، يعانون من نقص المرافق الصحية الآمنة والحصول على المياه النظيفة؛ ولا يتم جمع ما بين ثلث ونصف الفضلات الصلبة المنتجة داخل معظم المدن في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ويتركز معظم هذا الحرمان في المناطق الحضرية الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية.

التحديات الاقتصادية

١٢ - أثرت عمليات العولمة وإعادة التشكيل الاقتصادي في العقود الأخيرة، ولا تزال تؤثر، على المستوطنات الحضرية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء بطرق مختلفة. ومن التأثيرات الملحوظة لهذه العمليات، بصفة خاصة، تأثيرها على أسواق العمالة الحضرية، التي أبدت جذبا متزايدا للهيكل المهنية وهاكل الدخل (وبالتالي زيادة عدم المساواة في الدخل) في البلدان المتقدمة، عن طريق نمو قطاع الخدمات وتدهور في الصناعة التحويلية. وكان هناك أيضا أبعاد جنسانية هامة لعملية إعادة التشكيل هذه: فخلال العقود السبعة الأخيرة انتقلت النساء بصورة متزايدة إلى العمل المدفوع الأجر، ولكن الاتجاهات نحو "إضفاء الطابع العرضي" على القوة العاملة (من خلال زيادة العمل لبعض الوقت والعمل بعقد والعمل المتزلي) أدى إلى اتسامهن بالضعف الشديد في أوقات الأزمات الاقتصادية.

١٣ - وأدت الأزمة الاقتصادية العالمية، التي بدأت في قطاع تمويل المساكن في عام ٢٠٠٩، إلى التعجيل بإعادة التشكيل الاقتصادي والبطالة في جميع أجزاء العالم. وتمثلت إحدى الآثار الهامة للأزمة على أسواق العمالة الحضرية في النمو السريع للاقتصاد الحضري غير الرسمي في جميع مناطق العالم، ولا سيما في البلدان النامية. ويبلغ عدد وظائف القطاع غير الرسمي أكثر من ٥٠ في المائة من كامل العمالة في أفريقيا وكذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبدرجة أقل إلى حد ما في آسيا. ومن بين أكثر التحديات الحضرية ذات المغزى التي كان يتعين على الحكومات أن تتصدى لها في العقود القليلة المقبلة، ولا سيما في البلدان النامية، كيفية الاستجابة لزيادة الفقر وعدم المساواة، وكذلك للتوسع السريع للقطاع الحضري غير الرسمي.

التحديات الاجتماعية والمكانية

١٤ - وجدت الحكومات والسلطات المحلية أنها تواجه بصورة متزايدة أشكال حضارية وعمليات اجتماعية جديدة، والتي يبدو في المقام الأول أنها تتجه إلى تفتيت وفصل وتخصيص المهام في إطار المدن، بما في ذلك استقطاب سوق العمل (وبالتالي عدم المساواة في الدخل)، كما انعكس في زيادة الاختلافات بين أغنى المناطق وأفقرها في المدن في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ونشأت تفاوتات ظاهرة بشدة بين السوق الصاعدة لطبقة كبار الملاك ومناطق الضواحي التي بها مناطق الشقق السكنية، والمعازل الإثنية، والأحياء المعزولة، وكذلك بين المناطق التي صُممت من أجل قطاع الخدمات والإنتاج المتقدمين، ومن أجل السلع الاستهلاكية الفاخرة والترفيه، والمناطق الأقدم للصناعة المتدهورة، والمصانع المستغلة للعمال، والأعمال التجارية غير الرسمية.

١٥ - وأدى الخوف من الجريمة في بعض مناطق العالم إلى زيادة التفتت الحضري نظرا لأن الأسر المعيشية المتوسطة والعالية الدخل تعزل نفسها في مجتمعات معزولة وأنواع أخرى من التجمعات السكنية ذات إجراءات الأمن المشددة. وتضاعفت المجتمعات المسورة في عدد من المناطق الحضرية الرئيسية وتشمل بوينس أيرس، وساو باولو، وسانتياغو، وجوهانسبرغ، وبريتوريا.

١٦ - وفي مدن عديدة أكثر فقرا، نشأت إلى حد كبير أشكال للاستخدامات المكانية بفضل جهود الأسر المعيشية المنخفضة الدخل لتأمين الأراضي المحتملة من حيث التكلفة وفي موقع قريب من العمل والمصادر الأخرى لسبل كسب المعيشة. وتؤدي هذه العملية إلى هياكل حضرية جديدة بالكامل نظرا لأن الريف ذاته بدأ في التحضر. ويجري حاليا في الواقع مجمل النمو الحضري السريع للبلدان النامية في مناطق غير مخططة ملاصقة للمناطق الحضرية، مما يؤدي إلى ظهور مدن ضخمة وممرات حضرية وتظهر الحاجة إلى توسيع النطاق الجغرافي للحكومة الحضرية.

باء - المنتدى الحضري العالمي

١٧ - لقد تمثلت أهم مناسبة للدعوة العالمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي، التي عُقدت في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠. وحضر الدورة أكثر من ٦٠٠ ١٠ شخص من ١٥٠ بلدا، يمثلون جميع الشركاء في جدول أعمال الموئل. وافتتح المنتدى كل من رئيسي البرازيل وأوغندا ورئيس وزراء هايتي ونائب رئيس الفلبين ونائب رئيس وزراء إسبانيا.

١٨ - وكان موضوع الدورة الخامسة للمنتدى "الحق في مزايا المدينة - سد الفجوة الحضرية". وتمخضت المناقشات النابضة بالحياة في المنتدى عن طائفة واسعة من الرؤى والأفكار الجديدة، بما في ذلك ما يتعلق بعدم المساواة الناشئة بين المناطق الحضرية، وبدائل السياسات والممارسات الفعالة لتنمية المستوطنات البشرية. واجتذبت المناقشات بشأن تغير المناخ الكثير من الاهتمام، وسلطت الضوء على إسهام المدن في تغير المناخ، والآثار التفاضلية لتغير المناخ على المدن ومجتمعاتها المختلفة، والتدابير الفعالة لتخفيف آثاره والتكيف معه على الصعيد الحضري.

١٩ - وصادقت المناقشات أيضا على الشكل غير التشريعي للمنتدى بوصفه وسيلة فريدة وفعالة للحوار الدولي بين مجموعة كبيرة من المشاركين، تشمل وزراء من الحكومات، وأعضاء البرلمانات، وممثلي المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمنظمات الدولية. وكما هو الحال في الدورات السابقة للمنتدى، فقد كانت المناقشات، التي اتخذت شكل الحوارات،

واجتماعات الموائد المستديرة، ومناسبات تدريبية، ومناسبات التواصل الشبكي، ومناسبات جانبية، واتسمت بالانفتاح والصراحة.

٢٠ - وعُقدت اجتماعات الجمعية العالمية للشباب الحضري وجمعية العمل من أجل المساواة بين الجنسين لمدة يومين قبل افتتاح المنتدى بشكل رسمي، وهما تشكلاان الآن جزءاً لا يتجزأ من المنتدى الحضري العالمي، عملاً بقراري مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة ٤/٢٢ و ٧/٢٢ على التوالي. وجمعت الجمعية العالمية للشباب الحضري على صعيد واحد ما يزيد عن ٥٠٠ من ممثلي الشباب من مختلف مناطق العالم والبلدان، يمثل معظمهم منظمات إنمائية يقودها الشباب. وحضر جمعية العمل من أجل المساواة بين الجنسين ٣٦١ مشاركاً من ٣٦ بلداً.

٢١ - وعرضت حكومة البحرين خلال الجلسة الختامية استضافة الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي في أوائل عام ٢٠١٢.

جيم - الحملة الحضرية العالمية

٢٢ - تمثلت أداة أخرى من الأدوات الهامة للدعوة في الفترة المشمولة بالتقرير في الحملة الحضرية العالمية، التي أطلقها المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة خلال الدورة الخامسة للمنتدى. ويتمثل الهدف الأساسي للحملة في إذكاء الوعي العالمي بالمسائل المتعلقة بالحضر المستدام ولمساعدة الحكومات وجميع الشركاء في جدول أعمال الموئل سعياً إلى تحقيق هدف إقامة مدن أفضل، وأكثر مراعاة للبيئة وأكثر إنصافاً. وتعد الحملة إحدى الاستراتيجيات الرئيسية في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة، والمتمثلة في إقامة شراكات فعالة مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ومعهم، مع اضطلاع الموئل بدور تحفيزي في هذه العملية.

٢٣ - وقبل انطلاق الحملة في ريو دي جانيرو، شُكلت لجنة توجيهية تضم الشركاء الرئيسيين والمجموعات الرئيسية. والتزم أكثر من ٥٠ شريكاً، يمثلون شبكات عالمية ومواضيعية للمدن، والمهنيين، والمجتمع المدني والقطاع الخاص بدعم الحملة. وربطت خمس من وكالات الأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الريدي العالمي، وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والاتحاد الدولي للاتصالات) حملاتها العالمية بالحملة الحضرية العالمية.

٢٤ - ووقع ممثلو عدد من المنظمات الشريكة تضم منظمة البرلمانين العالمية المعنية بالموئل، والاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب، ومنتدى الموئل للفنيين، واتحاد المدن والحكومات

المحلية، ولجنة هويرو، والاتلاف الدولي للموئل، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة اتفاقا لدعم الحملة الحضرية العالمية بوصف الاتفاق إطارا للتعاون من أجل إعلاء مبادئ التوسع الحضري المستدام في السياسات العامة والاستثمارات العامة والخاصة. ووقع عدد من الصحفيين أيضا على الاتفاق.

٢٥ - وأطلقت أيضا خلال الدورة الخامسة للمنتدى مبادرة الـ ١٠٠ مدينة، وهي عنصر رئيسي للحملة. وتعتمد حملة المنتدى على مفهوم أفضل الممارسات مع التركيز على تقاسم وتبادل ونقل الدروس المستفادة. وستشمل المبادرة قمة الـ ١٠٠ مدينة التي ستُعقد، في أليكانتي بإسبانيا في عام ٢٠١١.

دال - معرض شنغهاي العالمي

٢٦ - يمثل معرض شنغهاي الدولي لعام ٢٠١٠ آلية عالمية أخرى للدعوة من أجل تعزيز جدول أعمال التحضر المستدام. وموضوع المعرض هو مدينة أفضل، حياة أفضل. وافتتح المعرض في ١ أيار/مايو ٢٠١٠ وسيستمر حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يجتذب المعرض ٧٠ مليون زائر. وقام موئل الأمم المتحدة بتنسيق مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها في جناح الأمم المتحدة البالغ مساحته ٣٠٠٠ متر مربع. وكان موضوع الجناح، الذي رحب بنحو ٥٠٠٠ زائر في اليوم، "أرض واحدة، أمم متحدة واحدة". ونظمت الحملة الحضرية العالمية سلسلة من المحاضرات الافتتاحية في المعرض.

٢٧ - وتم تكريس المعرض وجناح الأمم المتحدة للأفكار والتجارب والابتكارات والأدوات والتكنولوجيات والخبرات وأشكال التعبير التي تعرض رؤية إيجابية لعالم آخذ في التحضر، وهذا هو أحد الأهداف الرئيسية للحملة الحضرية العالمية.

ثالثا - تخطيط وتنظيم المدن المستدامة وإدارتها

٢٨ - تولد الإدارة الجيدة لعملية التحضر النمو الاقتصادي، والوثام الاجتماعي، والنهوض السياسي، والتقدم العلمي، في حين تولد الإدارة الضعيفة لعملية التحضر الاستبعاد الاجتماعي، والفقر، والزحف العمراني دون ضوابط، والتلوث، والاستهلاك غير المستدام للأراضي، والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية.

٢٩ - وكجزء من جهود موئل الأمم المتحدة لتشجيع التحضر المستدام وتعزيز دور السلطات المحلية، فقد ركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تعزيز التخطيط الحضري

الشامل، والإدارة والحوكمة، وبشكل رئيسي من خلال تحسين السياسات، والاستراتيجيات، والتشريع والمؤسسات وعمليات التنفيذ، تماشيا مع الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٤. وشملت مجالات التركيز الفنية المدن وتغير المناخ، فضلا عن إعادة البناء والتنمية عقب الكوارث وبعد انتهاء النزاع.

ألف - تعزيز التخطيط والإدارة والحوكمة الحضرية الشاملة

٣٠ - قدم موئل الأمم المتحدة الدعم إلى عدد من مشاريع البلدان الرامية إلى تحسين السياسات، والتشريع والاستراتيجيات الداعمة للتخطيط الحضري الشامل والإدارة والحوكمة الحضرية، بما في ذلك: تخطيط تنمية المنطقة المحلية وصياغة استراتيجية إنمائية محلية لمدينة البصرة بالعراق؛ ووضع استراتيجيات لتنمية المدن في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا؛ وإعداد استراتيجيات إنمائية للمقاطعة والمدينة في مقاطعة قوانغ نام ومدينة هوشي منه بفييت نام؛ ووضع استراتيجية للشؤون الجنسانية والأمنية لكوسوفو.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت رابطة مدارس التخطيط الأفريقية، بدعم من موئل الأمم المتحدة، خطة عمل دعما لقدرات المخططين الحضريين في أفريقيا، بالتركيز على مبادئ التحضر المستدام.

٣٢ - وتقدم حلقات العمل التي دعمها موئل الأمم المتحدة بشأن الميزنة القائمة على المشاركة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، وموزامبيق، مثالا جيدا لنوع العمل المضطلع به في مجال بناء القدرات المؤسسية. وكانت حلقات العمل موجهة إلى مسؤولي الخليات في ثماني بلدات. وتستخدم حاليا جميع البلديات المستهدفة نهج الميزنة القائمة على المشاركة على سبيل التجربة.

٣٣ - وفي كوبا، يستطيع الآن المركز الإقليمي للتدريب في مدينة سانتا كلارا، وعقب تلقيه دعما من موئل الأمم المتحدة، تقديم التدريب وإصدار شهادات التأهيل بشأن الإدارة البيئية في المناطق الحضرية للفنيين والتقنيين، فضلا عن قادة المجتمعات المحلية.

٣٤ - وقدم الموئل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا دعما موجهًا نحو تعزيز دور السلطات المحلية في تنفيذ التخطيط الحضري الشامل والإدارة والحوكمة الحضرية في عدد من البلدان؛ ويوضح العمل المضطلع به في منطقة بحيرة فيكتوريا هذه الحقيقة.

٣٥ - وقدم موئل الأمم المتحدة دعما إلى ثمانية مشاريع تجريبية في منطقة بحيرة فيكتوريا، منها ما يتعلق بإدارة النفايات (كيسومو وخليج هوما بكينيا)، والمرافق الصحية (كمبالا وكيسومو)، وإدارة الأراضي الرطبة (موسوما بجمهورية تنزانيا المتحدة)، وأسباب

المعيشة، والشباب والتمكين الجنساني (عنتيبي وجينجا بأوغندا) والبنية التحتية (بوكوبا بجمهورية تنزانيا المتحدة). وقد مكنت استراتيجيات تنمية المدن قادة المدن من اجتذاب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مدتهم وبلداتهم. فعلى سبيل المثال، استثمرت حكومة فرنسا ٤٠ مليون يورو في الهياكل الأساسية، والمياه والتصحيح.

٣٦ - وقدم موئل الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعماً إلى أنشطة مصممة لتعزيز التعاون فيما بين رابطات السلطات المحلية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، قدم موئل الأمم المتحدة دعماً إلى اجتماع عمدة العواصم والمدن الرئيسية الأفريقية. وتناول الاجتماع العديد من التحديات التي تواجه المدن السريعة التحضر.

باء - تعزيز استجابات المدن لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه

٣٧ - عملاً بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٤ وقرار مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة ٣/٢٢، أطلق الموئل مبادرة المدن في إطار تغير المناخ لعام ٢٠٠٩. وتعمل المبادرة مع مجموعة واسعة النطاق من الشركاء الخارجيين والمحليين لتحقيق نتائج قابلة للقياس. وأدرجت أربع مدن تجريبية في إطار المبادرة وهي: كمبالا، ومابوتو، ومدينة سورسوغون (الفلبين) وإسميرالداس (إكوادور).

٣٨ - وفي إطار المبادرة، أقام الموئل شراكة مع الحكومات المحلية من أجل الاستفادة (المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية) لإعداد أداة لبناء القدرات بشأن المدن وتمويل الفحم. وأقام شراكة أيضاً مع المعهد الدولي للبيئة والتنمية لإعداد أداة لوضع خطط محلية لتغير المناخ.

٣٩ - ووضع موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحالف المدن معياراً مفتوح المصدر لجرد انبعاثات غاز الدفيئة على مستوى المدن، والذي بدأ في الدورة الخامسة للمنتدى. ومن المتوقع أن يوائم هذا المعيار بين طائفة واسعة من الممارسات الراهنة لجرد انبعاثات غاز الدفيئة، بالتالي الإسهام في استهداف ورصد جهود المدن في التقليل من الآثار الضارة بصورة أفضل.

٤٠ - وبدأ موئل الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدعم من كبار الباحثين في مجال تغير المناخ من جميع أنحاء العالم، الإعداد للتقرير العالمي بشأن المستوطنات البشرية لعام ٢٠١١، الذي كان معنوناً بصفة مؤقتة المدن وتغير المناخ. وسيحلل التقرير سياسات وممارسات تقليل الآثار والتكيف على مستوى المدن.

جيم - الإعمار والتنمية عقب الكوارث والزاع

٤١ - ركز موئل الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للإسكان والأراضي والممتلكات، خلال فترة الإبلاغ على دمج منظور المستوطنات البشرية في المراحل الأولى من الإغاثة في حالات الطوارئ بهدف ضمان إمكانية اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة باستخدام الأراضي ومسائل البيئة والسكن والهياكل الأساسية وسبل المعيشة بقصد تسهيل الانتقال إلى الانتعاش والتعمير في وقت مبكر. ولدى قيام موئل الأمم المتحدة بذلك، كان يتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة الهجرة الدولية، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مؤسسة المهندسين المعماريين لحالات الطوارئ، ومنظمة أوكسفام، والمجلس النرويجي للاجئين، وكذلك مع القطاع الخاص.

٤٢ - وخلال فترة الإبلاغ، واصل موئل الأمم المتحدة دعم الأنشطة المضطلع بها في البلدان والمناطق المعرضة للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان وفي البلدان الخارجة منها. وقد أظهرت المشاريع المضطلع بها في كولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوسوفو، ومدغشقر، والمكسيك، وموزامبيق، ونيبال، وباكستان، والسودان، وخاصة جنوب السودان ودارفور، وأوغندا، أن منظور المستوطنات البشرية يعزز الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

٤٣ - وفي إطار الحملة الحضرية العالمية، ما برح موئل الأمم المتحدة يدعم استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث وغيرها من الشركاء في الحملة العالمية "جعل المدن قادرة على التحمل"، ويُنسق تطوير المنتجات المعيارية المصممة لمساعدة المدن الشريكة في الحد من الأخطار وبرمجة القدرة الحضرية على التحمل.

٤٤ - ومن خلال المشاريع المضطلع بها في هايتي، وإندونيسيا، وموزامبيق، وميانمار، والفلبين، ما برح موئل الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر يعالجان بشكل مشترك احتياجات السكان، المتأثرين بالكوارث الطبيعية، بتوفير المأوى في حالات الطوارئ، حيث يقدم موئل الأمم المتحدة الخبرة التقنية لجعل دور التنسيق الذي يضطلع به الاتحاد المذكور أكثر فعالية.

٤٥ - وفي هايتي، حقق موئل الأمم المتحدة العديد من أوجه النجاح الملموسة في مجال السياسات. فقد أسهم في إعداد التقييم المشترك بين الوكالات للاحتياجات عقب الكوارث في مجالين حساسين، هما: وضع الاستراتيجية الشاملة لإعادة بناء المساكن ونهج السياسات

المتبع - إزاء التحديات المتصلة بالأراضي. كما دافع موئل الأمم المتحدة بنجاح عن إدخال تعديلات هامين على السياسات. أولهما، تحديد الأولويات في سياسة "العودة الآمنة"، حيث يُريد حق الناس في العودة إلى منازلهم إذا ما اعتبرت تلك المنازل قابلة للسكن، وذلك بدلا من تحديد الأولويات في تشييد معسكرات جديدة للحد من الضغط الواقع على المعسكرات القائمة المزدحمة. ويمكن هذه السياسة الناس من العودة إلى منازلهم في وقت مبكر كما يَسَّر تشييد المأوى الدائمة في وقت مبكر واستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية. والتعديل المهم الثاني في السياسات كان في قطاع الأراضي. ففي حين أن الاهتمام الكبير للجهات المانحة كان منصبا على تعزيز إنشاء سجل عقاري وطني، تمثلت الحجة الناجحة التي استخدمها موئل الأمم المتحدة في أن التركيز على إنشاء سجل عقاري هو عمل سابق لأوانه وأن الاهتمام الفوري ينبغي أن ينصب بدلا من ذلك على المبادرات المتعلقة بتعزيز أمن الحياة وتيسير الإعمار السكاني.

٤٦ - وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، قام موئل الأمم المتحدة بدعم الأسر والمجتمعات المحلية المتأثرة بإعصار كيتسانا الذي اجتاحت مقاطعات البلد الجنوبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. كما قام موئل الأمم المتحدة، عن طريق إدارة النقل والأشغال العامة وجمعية لاو للصليب الأحمر، بشراء معدات تتعلق بالمأوى من أجل ١ ٥٠٠ أسرة معيشية تقريبا كما قدم مساعدات طارئة استفاد منها حوالي ٥٠ ٠٠٠ نسمة عن طريق استئناف تقديم خدمات إمدادات المياه المأمونة والمرافق الصحية.

رابعاً - تعزيز سياسات وبرامج الأراضي والمساكن لصالح الفقراء

٤٧ - استجابة للفقرتين ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٤، اضطلع موئل الأمم المتحدة بعدد من الأنشطة لمساعدة الحكومات في استعراض سياساتها المتعلقة بالأراضي والمساكن وتنفيذ برامج الأراضي والمساكن لصالح الفقراء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد ركز هذا العمل على ثلاثة أبعاد: أولها، تنفيذ سياسات محسنة للأراضي والمساكن؛ وثانيها، زيادة أمن الحياة؛ وثالثها، تعزيز تحسين الأحياء الشعبية والسياسات الوقائية.

ألف - تنفيذ سياسات الأراضي والمساكن المحسنة

٤٨ - من خلال شبكة الوسائل العالمية لاستغلال الأراضي، قام موئل الأمم المتحدة بتيسير إنشاء كيان يضم معظم الجهات الهامة الفاعلة في قطاع الأراضي، كما وضع لنفسه "علامة مميزة"، ومصدقية في هذا المجال على نطاق دولي. وبالإضافة إلى نشاط موئل الأمم المتحدة في هايتي، حيث أثر تأثيرا ناجحا في الاستراتيجية الشاملة للإعمار السكاني وفي نهج

السياسات المتبع إزاء التحديات المتعلقة بالأراضي، فإن المنظمة كانت شريكا فعالا في عدد من عمليات تنفيذ السياسات على المستوى القطري حيث جمعت ما بين مواطن القوة المعيارية والتنفيذية لديها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الشبكة من عدد شركائها من المنظمات إلى ٤٢، بالمقارنة بـ ٣٣ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٤٩ - وبعد اعتماد الاتحاد الأفريقي لإطاره للعمل والمبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة بالأراضي في تموز/يوليه ٢٠٠٩، ما برح موئل الأمم المتحدة يدعم مبادرة السياسات المتعلقة بالأراضي التي وضعها اتحاد يضم مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي. وركزت المبادرة على وضع مؤشرات تتعلق بالأراضي وإنشاء نظام تعقب لرصد التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل السياسات المتعلقة بالأراضي المتفق عليه. وما برح موئل الأمم المتحدة يدعم أيضا البنك الدولي في إنشاء إطار عمل لتقييم إدارة الأراضي؛ مما يسهل تقييم المشاريع والتدخلات المتعلقة بالأراضي.

٥٠ - كما تم تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بتحسين سياسات الأراضي والإسكان خلال فترة الإبلاغ، وذلك بمساعدة من موئل الأمم المتحدة، بما في ذلك البلدان التالية: غانا، ونيبال، وفييت نام، وملاوي، وزامبيا (بشأن إعداد ملفات لقطاع الإسكان الحضري)؛ وتشاد (بشأن وضع سياسة تتعلق بالأراضي والإسكان، اعتمدها البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)؛ وكينيا (بشأن سياستها الوطنية المتعلقة بالأراضي، التي أقرها البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)؛ وإكوادور (بشأن سياسة الإسكان وقانون الإسكان في البلد).

باء - تحسين الأمن في الحياة

٥١ - في وسع موئل الأمم المتحدة الإشارة إلى العديد من الإنجازات الملموسة على المستوى القطري في مجال زيادة الأمن في الحياة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أصبحت جهوده المتعلقة بالمعايير والمتعلقة بالدعوة لتعزيز بدائل الإجلاء القسري أكثر تنسيقا، بما في ذلك عن طريق الفريق الاستشاري المعني بحالات الإجلاء القسري وشركائه.

٥٢ - وخلال فترة الإبلاغ، قدم الفريق الاستشاري إلى المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة توصيات باتخاذ إجراءات لمنع الإجلاء القسري في اسطنبول، بتركيا، ونيو أورليانز، بالولايات المتحدة، وبورت هاركور، بنيجيريا، ومدن أخرى في جنوب شرق إنكلترا.

٥٣ - كما شارك موئل الأمم المتحدة في تنظيم مناسبتين رئيسيتين للتدريب الإقليمي. تتعلق الأولى بالتدريب الإقليمي المتعلق بالقانون الإسلامي للأراضي الذي جُرب لأول مرة

بنجاح في ماليزيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وانتهى بخطط عمل عملية. والثانية، بالتدريب الإقليمي المتعلق "بالتراع بشأن الأراضي والموارد الطبيعية" الذي عُقد في نيروبي في أيار/مايو ٢٠١٠، وشارك في تنظيمه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، وذلك بدعم مالي من اللجنة الأوروبية.

٥٤ - كما قدم موئل الأمم المتحدة الدعم لعدد من الأنشطة على المستويين القطري والأقليمي. ففي البرازيل، وغانا، ونيبال، اختبر موئل الأمم المتحدة المشروع الرائد وسيلة معايير التقييم الجنساني، وذلك بالمشاركة الوثيقة مع لجنة هائرو ومنظماتها للقواعد الشعبية. وكنتيجة لهذه الأعمال، قررت حكومة برنامبوكو في البرازيل عدم إجلاء ما يقدر بـ ٨ ٥٠٠ أسرة في منطقة ريسيف، وقررت، بدلا من ذلك، إضفاء الصبغة النظامية على أحوالهم. وقد أُعلن عن هذا القرار في الدورة الخامسة في منتدى التحضر العالمي، وسط عاصفة من التصفيق.

٥٥ - كما تم تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بأمن الحيازة، بما في ذلك في جملة أمور، في البلدان التالية: بنن (بشأن وضع سجل عقاري للأراضي)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بشأن حالات النزاع المتعلقة بالأراضي)، وإثيوبيا (بشأن دراسات تتعلق ببرنامج ضخم للتصديق على ملكية الأراضي)، والسودان (بشأن تسجيل الأراضي)، وأفغانستان (بشأن تسجيل ١٢ ٤٢٥ قطعة أرض)، وباكستان (حيث قدمت المساعدة لـ ١٢ ٥٠٠ أسرة بلا أرض)، وصربيا (بشأن حقوق طائفة الروما في السكن).

جيم - تعزيز تحسين الأحياء الشعبية والسياسات الوقائية

٥٦ - قام موئل الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتنفيذ عدد من الأنشطة الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية لمجموعات السكان الحضرية الضعيفة والفقراء في الحضر، وبخاصة أهالي الأحياء الشعبية، وذلك كجزء من مساهمته المستمرة في تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتحسين معيشة سكان الأحياء الشعبية، ووفقا للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٤.

٥٧ - وللمساهمة في تحسين معرفة الحكومات والشركاء في برنامج الموئل بشأن القدرة على وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتحسين الأحياء الفقيرة وتلافي نشوئها، اشترك موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع معهد البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والهيئة الائتمانية للتعاون التقني وتحالف المدن، في تنفيذ برنامج معنون "النهج الناجحة للسياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالنهوض بالأحياء الفقيرة وتلافي نشوئها". وقد ركز

البرنامج على تحليل الخبرات وأفضل الممارسات المكتسبة مؤخرا في مجال النهوض بالأحياء الشعبية وتلافي نشوئها في ١٥ بلدا.

٥٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شُرع في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تحسين الأحياء الشعبية وتلافي نشوئها القائم على المشاركة في كل من الكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا.

٥٩ - وفي إطار برنامج "أمم متحدة واحدة" في رواندا، قام موئل الأمم المتحدة بتعزيز الوقاية في الأحياء الشعبية ودعم أنشطة التخفيف من آثار انزلاق الأراضي وأنشطة الإعمار، والذي تضمن برنامجا لإعادة التوطين والتحريج بالاشتراك مع الهيئة الرواندية للإدارة البيئية.

٦٠ - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قُدمت رسميا خطة عمل على نطاق المدينة بأكملها للنهوض بالمستوطنات التي غير المخططة وغير المزودة بخدمات في دار السلام، والتي دعم موئل الأمم المتحدة إعدادها، إلى حكومة تنزانيا ومجلس مدينة دار السلام وذلك في متدى عُقد من أجل تعبئة الموارد. كما سيقدم موئل الأمم المتحدة المساعدة لتنفيذ خطة العمل هذه حتى عام ٢٠٢٠. وبالاشتراك مع البنك الدولي، قدم موئل الأمم المتحدة الدعم لإنشاء فريق القطاع الحضري في البلد.

٦١ - ومشروع الشراكات الحضرية للحد من الفقر في بنغلاديش، الممول من وزارة التنمية الدولية، هو أكبر مبادرة للحد من الفقر في المناطق الحضرية في المملكة المتحدة، كما أنه يعتبر أحد أكبر المبادرات في العالم. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قام موئل الأمم المتحدة بالاعتماد على منهجيته التي تشكل المجتمعات المدنية بدورها لدعم المجتمعات المحلية في إعداد وإدارة عقود المجتمعات المحلية وتنفيذ مختلف أنشطة النهوض بالمستوطنات. وتقوم حاليا المجتمعات المحلية في المستوطنات غير الرسمية القائمة في ١٧ بلدة ومدينة بتنفيذ ٥٦٥ عقدا من عقود المجتمعات المحلية تقدر قيمتها بـ ٤,١ مليون دولار.

٦٢ - وفي منغوليا، قام موئل الأمم المتحدة بتنسيق مشروع تحسين منطقة جير بقيادة المجتمع المحلي في أولان باتار، الذي تموله حكومة اليابان (٥,٨ مليون دولار) من خلال موئل الأمم المتحدة. والمشروع الذي يعمل من خلال المجالس الإنمائية للمجتمعات المحلية يعد أكبر مشروع حضري ينفذ في البلد لتحسين المناطق الحضرية ويستهدف ٥٦ ٧٠٠ نسمة من ١٢ ١٨٥ أسرة معيشية موزعة في ٥ مناطق.

خامسا - تطوير الهياكل والخدمات الأساسية الحضرية السليمة بيئيا

٦٣ - شجعت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٧/٦٤ الحكومات على تعزيز مبادئ وممارسات التحضر المستدام بقصد ضمان الحصول على الخدمات الأساسية، في جملة أمور، (انظر الفقرة ٤). واستجابة لهذه الفقرة، وكجزء من مساهمة موئل الأمم المتحدة المستمرة في تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلقة بالحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الآمنة، ركز موئل الأمم المتحدة أولا على، مساعدة الحكومات في اعتماد السياسات الداعمة والأطر المؤسسية القادرة على توسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية؛ وثانيا على دعم الحكومات لزيادة كفاءة وفعالية مؤسساتها المعنية بالمياه والمرافق الصحية؛ وثالثا على النهوض بطلب المستهلكين على خدمات المياه والمرافق الصحية.

ألف - وضع الأطر السياساتية والمؤسسية لتوسيع نطاق إمكانية الحصول على الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية السليمة بيئيا

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشر موئل الأمم المتحدة التقرير الثالث في سلسلة المياه والمرافق الصحية في مدن العالم، بعنوان إدارة النفايات الصلبة في مدن العالم. ويضم المنشور موجزات عن النفايات الصلبة الحضرية ونظم إعادة التدوير في ٢٠ مدينة، فضلا عن تحليل مقارنة لما يربو على ٢٠ "مدينة مرجعية"؛ ودليلا لصانعي القرار في مجال الإدارة المتكاملة المستدامة للنفايات؛ ومخططات عامة عن التكنولوجيات المتاحة، مقترنة بالإرشاد في اختيار التكنولوجيات المناسبة؛ و "بروتوكول تقييم" عام لتقييم المسائل المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة في المدن.

٦٥ - وفي نيروبي، وبمناسبة الاحتفال بيوم المياه العالمي لسنة ٢٠١٠، أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة منشورا مشتركا بعنوان "مياه ملوثة؟ الدور الحوري لمعالجة المياه المستعملة في التنمية المستدامة". ويدعو المنشور إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي لتحقيق الاستثمار الذكي المستدام في تحسين معالجة المياه المستعملة، بهدف مواجهة آثار تغير المناخ على الموارد المائية.

٦٦ - ووسع برنامج الشراكات العالمية للجهات المشغلة لمرافق المياه من أنشطته لتشمل جنوب شرق أوروبا، حيث أنشأ منتدى إقليميا للجهات المشغلة لمرافق المياه يهدف إلى تنفيذ مبادرات لبناء القدرات استنادا إلى اتخاذ نقاط إرشادية وإلى دعم الأقران.

٦٧ - وقدم موئل الأمم المتحدة الدعم لأنشطة في مجالي وضع السياسات والتنمية المؤسسية في العديد من البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ففي أفريقيا، نُفذت مشاريع في البلدان التالية: إثيوبيا، أوغندا، زامبيا، غانا، كينيا، ملاوي، ناميبيا (بشأن تعزيز قدرات مرافق المياه في مجال تخطيط شؤون المياه والمرافق الصحية)؛ وإثيوبيا (بشأن سياسات حسن الإدارة، واستراتيجية لإدارة الطلب على المياه في دير داوا)؛ ومالي (بشأن وضع ١٦ مقترحا للمشاريع)؛ ورواندا (بشأن إدارة المياه والمرافق الصحية في المناطق الحضرية على نحو مستدام ومراعٍ للفقراء)؛ وبوركينا فاسو (بشأن دراسة تشخيصية تجرى في سبيل تقديم الاتحاد الأوروبي ٢ مليون يورو لمرافق إمدادات المياه والمرافق الصحية).

٦٨ - وفي آسيا، قدم موئل الأمم المتحدة الدعم لمشاريع في الهند (بشأن البرنامج المتكامل للمرافق الصحية الحضرية في مادهايا براديش)؛ ونيبال (في مجال إعداد الخرائط المتعلقة بالفقر، ومبادرات المياه والمرافق الصحية المراعية للفقراء)؛ وفييت نام (في مجال إدارة الطلب على المياه وسياسات التعريفات في كام رانه)؛ وكمبوديا (في مجال المياه والمرافق الصحية على الصعيد المجتمعي بما يراعي الفقراء في أربع مدن، ويستفيد من ذلك ٦٨٢ ٢٩ شخصا).

٦٩ - وتلقت أيضا البلدان التالية دعما من موئل الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير: دولة بوليفيا المتعددة القوميات (في وضع التوجيهات السياسية والمبادئ التوجيهية في مجال مرافق الصحية المستدامة)؛ وكولومبيا (بشأن تكامل الخطط الرئيسية للمياه والمرافق الصحية في سياق تحسين أحوال الأحياء الفقيرة)؛ والسلفادور (في مجال تحسين إمكانية الحصول على المياه في المجتمعات التي يخدمها صغار مشغلي مرافق المياه)؛ وإكوادور (في صياغة قانون للمياه)؛ والمكسيك (في إعداد مقترح لتأمين قرض كبير من أجل وضع سياسات إقامة مشاريع تتعلق بالتثقيف في مجال المياه والارتقاء بالهياكل الأساسية في المدارس)؛ ونيكاراغوا (في مجال تحسين خدمات معالجة النفايات الصلبة من خلال زيادة استعادة المواد من النفايات وإعادة تدويرها).

باء - تحسين الكفاءة والفعالية المؤسستين في توفير الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية الأولية

٧٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم موئل الأمم المتحدة الدعم لتنفيذ مبادرات مصممة لتحسين كفاءة وفعالية مقدمي خدمات الهياكل الأساسية الحضرية الأولية في جميع مناطق العالم النامي، ولا سيما في مجال إمدادات المياه والمرافق الصحية.

٧١ - ففي أفريقيا، نُفذت مشاريع في: إثيوبيا (بالشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي، في برنامج في هرر لبناء القدرات بمرحلة ما بعد الاستثمار)؛ وكينيا (في مجال تحسين قدرات شركة كيسومو للمياه)؛ ورواندا (في دعم بناء قدرات شركة رواندا للمياه والمرافق الصحية).

في تنفيذ برنامج لتوصيل الخدمات للأسر المعيشية المنخفضة الدخل ونظام مسبق السداد لقياس المياه)؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة (بشأن برنامج لبناء القدرات بمرحلة ما قبل الاستثمار لهيئة إدارة المياه في زنبار).

٧٢ - ومن بين البلدان التي تلقت الدعم من موئل الأمم المتحدة في آسيا: الهند (في مجال حسن إدارة شؤون المياه والمرافق الصحية بما يراعي الفقراء، وذلك في أربع مؤسسات بلدية وهيئتين محليتين للتنمية الحضرية)؛ وإندونيسيا (بشأن برنامج لبناء القدرات في مجال خدمات إدارة النفايات الصلبة على صعيد البلديات في مقاطعة آتشيه، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (في مجال تحسين قدرات توصيل المياه لدى تسع مؤسسات، وفي مشروع لاسترداد الكلفة)؛ وفييت نام (بشأن مشروع لاسترداد الكلفة، وفي مجال تعزيز قدرات أحد المرافق المتوخى أن يفيد ٣٦٠ ٣١ شخصا بتحسين إمكانية الحصول على المياه و ٨٥ ٠٠٠ شخص بتوفير إمكانية الحصول على خدمات محسنة من المرافق الصحية).

٧٣ - وفي المكسيك، عمل موئل الأمم المتحدة مع وزارة التنمية الاجتماعية، والرابطة الوطنية لمرافق المياه، وكلية الهندسة في جامعة المكسيك، على إعداد دورة شاملة من خلال شبكة الإنترنت في مجال بناء القدرات للجهات المشغلة لمرافق المياه، للحصول على شهادة الدبلوم.

جيم - تعزيز طلب المستهلكين على الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية الأولية التي تتسم بالكفاءة والاستدامة البيئية

٧٤ - في إطار الشراكة العالمية للجهات المشغلة لمرافق المياه، وُضع خلال الفترة المشمولة بالتقرير على شبكة الإنترنت النظام الجغرافي المرجعي لاتخاذ النقاط الإرشادية للمرافق، وهو برنامج مطوّر لاتخاذ النقاط الإرشادية لأداء المرافق. ويساعد ذلك النظام، الذي يستهدف جمهوراً واسع النطاق من صانعي القرارات والمرافق والمستخدمين الآخرين، على تحسين الشفافية والتوعية وطلب المستهلكين.

٧٥ - وقدم موئل الأمم المتحدة الدعم لعدة مشاريع في أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في بلدان من بينها كينيا وأوغندا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، في صياغة مشروع كبير لمرفق البيئة العالمية بعنوان "تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في المباني بشرق أفريقيا"، تضمن حلقات عمل للتوعية.

٧٦ - وفي آسيا، قُدم الدعم لمشاريع في: الهند (بشأن جمع مياه الأمطار في ١٦ مدرسة، ومعالجة المياه المستعملة وإعادة استخدامها في ماديا براديش، بما يفيد ٢٣ ٠٠٠ شخص)؛ وإندونيسيا (في مجال خدمات إدارة النفايات الصلبة على صعيد البلديات في مقاطعة آتشيه)؛ وميانمار (في مجال الدعم لمرحلة ما بعد الكوارث من أجل استعادة ما تضرر ودُمر من الهياكل الأساسية للمياه والمرافق الصحية من خلال ٩٠٠ عقد مجتمعي)؛ ونيبال (بشأن تدريب ١٤ لجنة من لجان مستخدمي المياه في المدن الصغيرة).

٧٧ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قدم موئل الأمم المتحدة الدعم لمشاريع في كوبا، لمشروع "الماء من أجل الحياة" في مدينة سانتا كلارا، حيث تم توصيل المياه إلى ٧٠٠ من السكان؛ والمكسيك، حيث بدأ الرصد والتقييم الاجتماعيين لتوصيل خدمات المياه والمرافق الصحية من خلال إنشاء ستة من مرافد المواطنين للمياه والمرافق الصحية.

سادسا - تحسين أنظمة تمويل المستوطنات البشرية

٧٨ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٧/٦٤، الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلى التبرع بسخاء لمؤسسة الموئل والمستوطنات البشرية، بما في ذلك التبرع للصندوق الاستثماري للمياه والصرف الصحي، ومرفق تحسين أحوال الأحياء الفقيرة، والصناديق الاستثمارية للتعاون التقني (الفقرة ٨)، ودعتها أيضا إلى المساهمة في الصندوق الاستثماري للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد (الفقرة ٩).

٧٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت أنشطة موئل الأمم المتحدة في هذا المجال على تحسين جمع الأموال للاستثمار في الإسكان الاجتماعي المعقول التكلفة والهياكل الأساسية ذات الصلة. وواصل موئل الأمم المتحدة تطوير دوره الحفز في تيسير التعاون بين المصارف المحلية والسلطات البلدية والمنظمات المعنية بفقر المدن لحشد وجمع رؤوس الأموال المحلية والاستثمارات العامة ومدخرات المجتمعات المحلية، من أجل الاضطلاع بأنشطة عملية لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة. وظهر برنامج القروض المتجددة للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد باعتباره أداة فعالة للوصول إلى السكان الذين يعانون من نقص في الخدمات، ضمن شريحة الدخل التي تمتد نزولا من المئتين الثلاثين إلى المئتين الخامس والثمانين، بينما يصل نهج مرفق التمويل المحلي (في إطار مرفق تحسين أحوال الأحياء الفقيرة) إلى الفئات السكانية ضمن شريحة الدخل التي تمتد من المئتين السبعين إلى قاعدة هرم الدخل.

ألف - مرفق تحسين أحوال الأحياء الفقيرة

٨٠ - دُفع ما مجموعه ١ ٧٨٠ ٠٠٠ دولار الخمسة من مرافق التمويل المحلية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٠، كان قد دُفع ما مجموعه ٣ ٣٧٤ ٠٨٤ دولارا إلى مرافق التمويل المحلية لأغراض التنمية والمساعدة ولتحسين الائتمان لتنفيذ المشاريع.

٨١ - واستُعرض خط إمداد من أكثر من ٤٠ مقترحا لمشاريع صغيرة ومتوسطة لتحسين الائتمان، بقيمة تزيد على ١٩ مليون دولار، وأظهر رفعا ماليا محتملا نسبته ٣ إلى ١ لأموال تحسين الائتمان. وبالنسبة للمشاريع الخمسة العاملة حاليا (٢ في غانا و ٢ في سري لانكا و ١ في إندونيسيا)، فقد مُنح بحلول منتصف عام ٢٠١٠ ما يربو بقليل على مليون دولار من قيمة المشاريع. وبحلول التاريخ نفسه، كانت تلك المشاريع قد وصلت إلى ما مجموعه ١٦٨ من الأسر المعيشية (١١ في إندونيسيا، و ٥١ في سري لانكا، و ١٠٤ في غانا) في مزيج من مشاريع التحسين التدريجي التي تتضمن بناء منازل جديدة وأكشاك ومحال في الأسواق التجارية.

باء - الصندوق الاستثماري للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد

٨٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل برنامج القروض المتجددة للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد مع المصارف المحلية ومؤسسات التمويل البالغ الصغر والمؤسسات المالية الدولية في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال ونيكاراغوا وفلسطين.

٨٣ - وفي سياق الجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة لحشد الموارد المالية للاستثمارات المراعية للفقراء لبناء المآوى، عمل الموئل مع عدد من الشركاء الرئيسيين من بينهم شركة الاستثمار الخاص الخارجي، ومؤسسة التمويل الدولية، ومبادرة الشرق الأوسط للاستثمار، والبنك الدولي، وصندوق الاستثمار الفلسطيني، ومؤسسة الإسكان التعاوني الدولية، ومصرف HSBC، ومصرف آزانيا (Azania Bank) في جمهورية تنزانيا المتحدة، وشركة التمويل الإنمائي بأوغندا، ومصرف لاو الإنمائي، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وبنك فلسطين، وبنك القاهرة عمّان، وطائفة من المصارف المحلية في إندونيسيا وغانا وسري لانكا.

٨٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت خمس من معاملات القروض في سياق عمليات التمويل الأولي وشملت: جمهورية تنزانيا المتحدة (٥٠٠ ٠٠٠ دولار)؛ وأوغندا (٥٠٠ ٠٠٠ دولار)؛ ونيبال (٢٥٠ ٠٠٠ دولار)؛ ونيكاراغوا (٥٠٠ ٠٠٠ دولار)؛ والأراضي

الفلسطينية المحتلة (١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار). وبلغ مجموع الأموال المنفقة بحلول منتصف عام ٢٠١٠ ما قيمته ٢ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار. ومن المتوقع أن يُسفر استثمار تلك الأموال عن بناء وحدات سكنية جديدة معقولة التكلفة في فلسطين، وهيئة قطع أرض مجهزة بالخدمات في جمهورية تنزانيا المتحدة، وتشديد منازل جديدة ومحسنة للفقراء في أوغندا، وتوفير الإقراض الثانوي في سبيل تقديم قروض الإسكان البالغة الصغر عبر مؤسسات التمويل البالغ الصغر في نيكاراغوا، ومنح الائتمان لتعاونيات قروض التمويل والبناء في نيبال. ومن المتوقع أن تفيد المشاريع التي يجري تطويرها من خلال الشراكات وبالمساعدة التقنية والتحسينات الائتمانية المقدمة من مرافق التمويل المحلية أكثر من ١٠ ٠٠٠ أسرة معيشية بحلول عام ٢٠١٤.

٨٥ - وبدأت أيضا شراكة بين موئل الأمم المتحدة ومؤسسة التمويل الدولية من أجل دعم المصارف المحلية في استحداث منتج للرهن العقاري بهدف تعزيز إنشاء سوق مستدام لتمويل الإسكان في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتواصلت المناقشات في بلدان من بينها تايلند وبلدان منطقة البحر الكاريبي وغانا وإندونيسيا وسري لانكا وكينيا، بشأن فرص أخرى تساهم في تحقيق تلك الغاية.

سابعاً - الإصلاح الإداري والتميز في مجال الإدارة

٨٦ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شُرِع في إجراء استعراض للعملية الإدارية لموئل الأمم المتحدة، وفقاً للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٤ وقرار مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة ٥/٢٢. وقد واصل موئل الأمم المتحدة تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل ٢٠٠٨-٢٠١٣. وتمشيا مع الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٤ كذلك، فقد ركزت الأنشطة المدرجة في إطار مجال التركيز ٦ من هذه الخطة، "التميز في مجال الإدارة"، الذي يركز على: تمكين الموظفين من تحقيق نتائج الخطة؛ والمواءمة المؤسسية من أجل تحقيق النتائج الملتمز الوصول إليها بصورة أكثر فعالية؛ وتنفيذ مبادئ الإدارة على أساس النتائج؛ وتعبئة موارد مالية كافية واستخدامها بفعالية لتحقيق النتائج الواردة في الخطة وفقاً للفقرة ٨ من القرار ٢٠٧/٦٤.

ألف - التقدم المحرز في مجال الإصلاح المؤسسي والمواءمة المؤسسية

٨٧ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت لجنة الممثلين الدائمين لموئل الأمم المتحدة وأمانته في إجراء استعراض مشترك لهيكلة الإداري. ويهدف هذا الاستعراض إلى تطوير هيكل إداري لموئل الأمم المتحدة يعمل بمعدل أداء أفضل، وذلك بتحديد وتنفيذ استراتيجيات تؤدي إلى تحسين شفافيته ومساءلته وكفاءته وفعاليته. وقد اكتملت المرحلة

الأولى من عملية التقييم والتي شملت تحديد المكاسب السريعة المحددة، والتحسينات التي أُدخلت في المدى القصير.

٨٨ - كما تم تعزيز عملية التنسيق الأفقي بين شعب موئل الأمم المتحدة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، عن طريق برنامج عمل لفترة سنتين. ولهذا الغرض، جرى دمج فرق العمل القائمة المعنية بالخطة وإعادة تشكيلها على هيئة سبع فرق لمجالات التركيز، بمعدل فرقة واحدة لكل مجال من مجالات التركيز الستة وفرقة واحدة وفرقة أخرى لتنسيق العمل المعياري والتشغيلي، بما في ذلك على المستوى القطري. كما تم الانتهاء من إعداد ورقات مفصلة لسياسة واستراتيجية مجالات التركيز، وهي الآن بمثابة الأدوات التنفيذية الموجهة لعملية التنسيق والتنفيذ.

باء - تمكين الموظفين من تحقيق النتائج المعترزم تحقيقها

٨٩ - جرى وضع قاعدة بيانات بمهارات الموظفين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وهي تُستخدم حالياً لتجميع وتقييم المهارات المتاحة داخل المنظمة. كما جرى إكمال دراسة تدريبية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وتم تجميع الاحتياجات التدريبية الراهنة على نطاق المنظمة بالكامل وجرى تطوير برنامج تدريبي إلزامي.

٩٠ - وجرى استعراض للوصف الوظيفي لما نسبته ٩٣ في المائة من الوظائف في موئل الأمم المتحدة وتم تصنيفها من أجل المواءمة بينها وبين الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل. واندطوي هذا أيضاً على استعراض لمهارات شاغلي تلك الوظائف. وإضافة إلى ذلك، تجري الآن بصورة روتينية عملية فرز لجميع الوظائف الشاغرة المعدة للإعلان عنها لكفالة الامتثال للخطة.

٩١ - وقد أدت قاعدة بيانات الوصف الوظيفي التي أُكملت مؤخراً والتي تتضمن معلومات عن الوصف الوظيفي العام والوصف الوظيفي المحدد ذي الطبيعة الخاصة، ووثائق تصنيف الوظائف، والتحقق من صحة الوظائف، إلى تيسير إعداد الإعلانات عن الوظائف الشاغرة، ونتج عن ذلك عملية توظيف أسرع أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ولذلك، انخفض عدد الأيام التي تستغرقها عملية التوظيف عن طريق نظام غالاكسي، إلى ١٧٨ يوماً، مقارنة بـ ٢٦٥ يوماً في عام ٢٠٠٨.

٩٢ - ولمزيد من تحسين الأداء على مستوى المنظمة بالكامل، ولمتابعة الدراسة الاستقصائية للموظفين التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، شُرع في إجراء استعراض لعملية

تقييم أداء الموظفين حاليا ووضعت خريطة طريق لمعالجة نقاط الضعف التي جرى تحديدها، وتعزيز نقاط القوة التي تم تحديدها.

٩٣ - كما تم تحقيق تحسينات في عدد من إجراءات العمل، إضافة إلى إحراز تحسينات في عملية تعيين الموظفين، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وانخفض متوسط الزمن اللازم لإتمام عملية شراء معدات تكنولوجيا المعلومات إلى ٥٠ يوما بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٠، من ٦٧ يوما في نهاية عام ٢٠٠٩. وفي نفس الفترة، انخفض متوسط الزمن اللازم للموافقة على اتفاقات التعاون من ١١,٦ يوما إلى ١٠,٤ يوما.

٩٤ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بُدئ في عملية توسيع نطاق تفويض السلطة الإدارية. فسلطة إدارة ساعات العمل الإضافية، والميزنة وإدارة الموارد، والموافقة على المشاريع (التي تصل قيمتها إلى ١٠٠ ٠٠٠ دولار) وسفر البعثة، قد تم تفويضها إلى مديري الشعب، مما أدى إلى تسير تحمل المسؤولية والمساءلة فيما يتعلق بهذه المجالات والتقليل من الخطوات اللازمة في العمليات الإجرائية للموافقة عليها.

٩٥ - كما جرى اعتماد أسلوب قائم على المشاركة والشفافية في تخطيط البرامج، وكذلك في عمليات الميزنة وتخصيص الموارد، وذلك دعماً لنهج الإدارة القائمة على النتائج. وجرى الانتهاء من وضع مبادئ توجيهية جديدة بشأن التخطيط للسفر وإجراءات الموافقة، كما تم تصميم قائمة جديدة للاستشاريين وجرى إطلاقها من أجل تحسين توظيف الخبراء الاستشاريين، وجرى أيضاً إصدار دليل مستكمل للعمليات الميدانية.

جيم - تعزيز تطبيق مبادئ الإدارة القائمة على النتائج

٩٦ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استهدف موئل الأمم المتحدة تحسين النسبة المئوية للبرامج والمشاريع التي تسهم في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، وذلك من أجل زيادة المواءمة بين الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل لفترة السنتين، والخطة.

٩٧ - وكان قد وُضع إطار استراتيجي لفترة السنتين (٢٠١٢-٢٠١٣) يتواءم بالكامل مع إطار نتائج الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، وأقرته كل من لجنة الممثلين الدائمين ولجنة البرنامج والتنسيق. كما جرى إعداد مسودة دليل/إرشادات لتوجيه نهج الإدارة القائمة على النتائج.

٩٨ - وجرى أيضاً اعتماد استعراض منقح للمشروع وعملية الموافقة عليه مما يسهل عملية الموافقة على المشروع على مستوى الشعبة والمكاتب الإقليمية. وقد عُيِّنَ خصيصاً أمينٌ للجنة

استعراض المشاريع، لتحسين عمليات اللجنة في المقر وفي المكاتب الإقليمية على حد سواء، ولا سيما جودة موجزات المشاريع ووثائق المشاريع.

٩٩ - وبدأ أيضا تدريب الموظفين في مجال الإدارة القائمة على النتائج خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشمل هذا التدريب اعتكاف أعضاء لجنة الممثلين الدائمين لمدة يومين وحلقة عمل لبناء القدرات، وحلقتي عمل خارجيتين مدة كل منهما يوم واحد عن الإدارة القائمة على النتائج، حضرهما ٣٦ من موظفي المستوطنات البشرية وموظفي إدارة البرامج؛ وحلقة عمل مدتها يومان عن بناء القدرات في إدارة المشاريع، حضرها ٢٤ موظفا.

١٠٠ - وجرى إكمال وضع استراتيجية لإدارة المعارف دعما لنهج الإدارة القائمة على النتائج أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ولهذه الاستراتيجية هدفان رئيسيان: الأول هو تحسين إدارة المعرفة وتبادل المعارف داخل الوكالة؛ والثاني هو جعل موئل الأمم المتحدة منبرا أول للدعوة ومركزا مرجعيا عالميا للمعرفة بشأن التوسع الحضري المستدام.

١٠١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الانتهاء من اثنين من التقييمات الاستراتيجية لبرامج الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي والصندوق الاستئماني للمياه والمرافق الصحية في نيبال وكينيا، وكذلك كجزء من الجهود الجارية لتعميم نهج الإدارة القائمة على النتائج. وإضافة إلى ذلك، أُنجزت دراسة موضوعية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج المياه والصرف الصحي التابعة لموئل الأمم المتحدة، كما أُنجز أيضا تقييم خارجي لبرنامج "المدن الأكثر أمانا" في جمهورية تنزانيا المتحدة.

دال - تعزيز الموارد المالية اللازمة لتحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل

١٠٢ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، سعى موئل الأمم المتحدة إلى تحقيق الأهداف المحددة لتعبئة الموارد غير المخصصة والموارد المخصصة من أجل التمويل، وكذلك تحسين نسبة كل من الموارد المخصصة والموارد غير المخصصة التي رُصدت لمجالات التركيز ذات الأولوية في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل.

١٠٣ - وبالنسبة للأموال غير المخصصة، تم استلام مبلغ ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، وهو ما يمثل ٩٣ في المائة من المبلغ المستهدف. وبالنسبة للموارد المخصصة، تم استلام مبلغ ١٢٦,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، وهو ما يمثل ١٢٧ في المائة من المستهدف. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، جرى تخصيص ٩٥ في المائة من كل من الموارد المخصصة

والموارد غير المخصصة لأجل مجالات التركيز ذات الأولوية في الخطة، بما يتجاوز الأهداف المحددة لكل منهما بنسبة ٦١ و ٨٠ في المائة على التوالي.

١٠٤ - وتم التفاوض بشأن اتفاقات جديدة متعددة السنوات مع حكومات كل من إسبانيا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج، ووقعت تلك الاتفاقات بما يُحقق التزامات من الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين لفترة أطول أمدا. وقد تم تطوير قاعدة بيانات عن المشاريع قيد التنفيذ وصيغت خطة عمل شاملة لتعبئة الموارد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، جرى عقد اجتماع إفطار للشركاء في التنمية في ريو دي جانيرو، وذلك أثناء الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي كجزء من جهود موئل الأمم المتحدة لتعبئة الموارد. وقد استقطب الحدث أكبر قدر من التمثيل للبلدان المانحة الرئيسية والبلدان المانحة المحتملة يحققه موئل الأمم المتحدة على الإطلاق.

١٠٥ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بُدئ في آلية جديدة لتيسير مزيد من الشفافية في تخصيص الموارد. واستتبع هذا تحقيق تخصيص ولا مركزية في موارد الصندوق الأساسية للشعب، وذلك كجزء من عملية تفويض السلطة. وقد وضعت آلية أخرى جديدة وشفافة لتخصيص موارد الخطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مع تشكيل لجنة خاصة لمراجعة المقترحات القائمة على أساس معايير وضعتها اللجنة التوجيهية المعنية بالخطة.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٦ - التحديات التي تواجهها المدن اليوم، والتي ستستمر في مواجهتها في العقود القليلة المقبلة متعددة الأوجه. وهي تشمل التحضر السريع والفوضوي في كثير من الأحيان، وتغير المناخ، والأزمة الاقتصادية العالمية والعولمة، وزيادة التفكك الاجتماعي وعدم المساواة داخل المدينة، والتوسع الجغرافي للمدن وتحويلها إلى مدن ضخمة، والتغيير في حجم ومدى تعقيد الإدارة الحضرية.

١٠٧ - ويجب على المدن في البلدان النامية، حيث سيعيش غالبية السكان بعد عام ٢٠٢٥، أن تتعلم وبشكل متزايد كيفية التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع تغير المناخ، وفي نفس الوقت تلبية العجز الخطير في إمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية بالمناطق الحضرية. وسيكون لزاما عليها أن تركز أكثر على كيفية تعزيز دورها بوصفها محركات للنمو الاقتصادي الوطني وإيلاء مزيد من الاهتمام للمشاكل الاجتماعية القائمة على الفقر والإقصاء، التي تبرز أوضح مظاهرها في وجود الأحياء الفقيرة. إلا أن اتباع نهج التنمية المستدامة هو وحده الذي يمكنه معالجة هذه المشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية في وقت

واحد. ونظرا لأن التوازن السكاني يميل بسرعة نحو المناطق الحضرية، فإن التنمية المستدامة تُصبح، وعلى نحو متزايد، مرادفا للتحضر المستدام.

١٠٨ - وعلى مدى العقدين الأخيرين، ساهم موئل الأمم المتحدة تدريجيا في تحسين البيئة المعيشية، تمشيا مع جدول أعمال الموئل، وفي سياق الفصل ٧ من جدول أعمال القرن ٢١. وقد ركز هذا العمل على مساعدة الحكومات والسلطات المحلية في توفير المأوى المناسب للجميع؛ وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك التخطيط والإدارة للاستخدام المستدام للأراضي؛ والتوفير المتكامل للمياه والمرافق الصحية وصرف الفضلات، وإدارة النفايات الصلبة؛ وتعزيز الطاقة والنقل المستدامين؛ وتعزيز تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة للكوارث؛ وتعزيز الأنشطة المستدامة في قطاع صناعة البناء والتشييد، بما في ذلك سن قوانين بناء أكثر ملاءمة؛ وتطوير قدرات السلطات المحلية.

١٠٩ - فالمسائل الجوهرية المتعلقة بدور المدن في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وكذلك في الحصول على المساكن المناسبة، والأراضي المزودة بالخدمات، والخدمات الحضرية الأساسية مثل المياه والمرافق الصحية، ينبغي أن تُعالج وتدمج في الاستجابات الدولية والوطنية والمحلية إذا أُريد لأشكال التنمية الحضرية المستدامة أن تتحقق في العالم النامي. وفي ضوء ما سبق، فإنه من المهم أن تدرك الدول الأعضاء ما لموئل الأمم المتحدة من خبرات ومساهمات في مؤتمر استعراض مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعد مرور ٢٠ عاما على انعقاده بما في ذلك العمليات التحضيرية لهذا المؤتمر.

١١٠ - وفي السنوات الأخيرة، سعى موئل الأمم المتحدة إلى إيجاد سبل لمعالجة العديد من القضايا المذكورة أعلاه عن طريق تحسين الأحياء الفقيرة على نطاق واسع وابتكار طرق لتمويل مشاريع تنمية المستوطنات البشرية، بما في ذلك عن طريق الصندوق الاستثماري للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد، ومرفق تحسين الأحياء الفقيرة، والصندوق الاستثماري للمياه والمرافق الصحية. وفي السنوات القادمة، سيكون من الهام تعزيز قاعدة الموارد لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق توسيع قاعدة الموئل من المانحين، وذلك تمشيا مع مقررات مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة والجمعية العامة. ولذلك ينبغي تشجيع الحكومات التي يمكنها وضعها من القيام بذلك، وغيرها من الكيانات العامة والخاصة، على المساهمة في زيادة رأس مال مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، وذلك من أجل تمكين موئل الأمم المتحدة من تقديم المزيد من الدعم المالي ورأس المال اللازمين لبدء التشغيل وذلك للارتقاء بالأحياء الفقيرة والعشوائية وتحسين أحوالها

والحيلولة دون نشوئها، فضلا عن الاستثمار لصالح الفقراء في إمدادات المياه والمرافق الصحية في المناطق الحضرية.

١١١ - وأخيرا، من المهم أن تضطلع الحكومات بعملية إعادة تقييم للتقدم المحرز في مجال توفير المأوى المناسب للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، فضلا عن دور موئل الأمم المتحدة، في ضوء التحديات الناشئة التي تواجهها المناطق الحضرية. وسيكون عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦ قد جاء في وقته المناسب.